International Labour Conference, 99th Session, 2010

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٩، ٢٠١٠

Report of the Committee on HIV/AIDS

تقرير اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز

(مقتطـف)

١. عقدت اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل جلستها الأولى في ٢ حزيران/ يونيه ٢٠١٠. وكانت مؤلفة في الأصل من ١٥٠ عضواً (٧٣ عضواً حكومياً و٢٧ عضواً من أصحاب العمل و٥٠ عضواً من العمال). وعُدل تشكيل اللجنة ثماني مرات خلال الدورة وجرى تكييف عدد الأصوات الممنوحة لكل عضو بناءً على ذلك.

٢. وانتخبت اللجنة أعضاء هيئة مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيدة ت. نيني - شيزي (عضو حكومي، جنوب أفريقيا) في جلستها الأولى.
نواب الرئيس:	السيد ب. أوباث (عضو من أصحاب العمل، كينيا) السيد ج. سيثول (عضو من العمال، سوازيلند) في جلستها الأولى.
المقرر:	السيدة ب. موني (عضو حكومي، استراليا) في جلستها الثانية عشرة.

٣. وعينت اللجنة في جلستها العاشرة لجنة صياغة مؤلفة من الأعضاء التالية أسماؤهم: السيد م. بوانيل (عضو حكومي، فرنسا) والسيد أ. كونسيغليو (عضو حكومي، الأرجنتين)؛ السيد ك. كون (عضو من أصحاب العمل، كندا) والسيدة س. ستيبانوف (عضو من أصحاب العمل، فرنسا)؛ السيدة أ. لينش (عضو من العمال، أيرلندا) والسيد هـ. فونك (عضو من العمال، بلجيكا)؛ والمقرر، السيدة ب. موني (عضو حكومي، أستراليا) (بحكم الوظيفة).

٤. وكان معروضاً أمام اللجنة التقرير الخامس (٢ ألف) والتقرير الخامس (٢ باء)، بعنوان *فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل*، وقد أعدهما المكتب بموجب البند الخامس من جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي: "وضع توصية مستقلة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عالم العمل - *وضع معيار، المناقشة الثانية*".

٥. وعقدت اللجنة ١٩ جلسة.

مقدمـة

٦. افتتح الاجتماع السيد حسن ديوب، المدير التنفيذي لقطاع الحماية الاجتماعية. فبعد سنوات من المناضلة والدعم لصالح قضية الناس المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ولا سيما سنوات من الدفاع عن حقهم في الرعاية الطبية والدعوة إلى حمايتهم من التمييز، قال إنه يشعر باعتزاز خاص لأن يكون موجوداً عند افتتاح دورة اللجنة. وأضاف أنه كمواطن عادي وكنقابي وفيما بعد كوزير للصحة في السنغال، كرس الكثير من وقته وطاقته لمكافحة التمييز والأحكام المسبقة في القطاع الصحي، وأعرب عن أمله في أن يكون الصك الجديد بمثابة أداة هامة للمضي قدماً بهذه القضية.

٧. ودعت الرئيسة جميع المشاركين إلى أن يضطلعوا بدور استباقي ومثمر في أعمال اللجنة توخياً لضمان أن يكون الصك الذي يزمع أن تعتمده اللجنة في نهاية الدورة الحالية، تعبيراً عن روح التوافق. وشكرت المكتب

على إعداد تقارير من شأنها أن تكون بمثابة معلومات أساسية تستند إليها أعمال اللجنة. وكانت الدورة الأولى للجنة في عام ٢٠٠٩ قد ساعدت على وضع خريطة طريق قويمة للمناقشات خلال هذه الدورة. ولا بد للجنة من أن تتوصل إلى توافق في الآراء وأن تضافر جهودها لوضع التوصية التي ستكون بمثابة وسيلة قوية وفعالة للتصدي للمرض الذي يمس ملايين الناس في كافة أنحاء العالم.

٨. وذكرت ممثلة الأمين العام، السيدة صوفيا كيستينغ، مديرة برنامج منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عالم العمل، أن التوصية المقترحة تنطوي على إمكانية أن تكون بمثابة أداة قيمة من أجل استجابة متسارعة في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية في جميع جوانب عالم العمل، سعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (ولا سيما الهدف الإنمائي للألفية رقم ٦) وتحقيق فرص وصول الجميع إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والحصول على العلاج والرعاية والدعم. وقالت إن الوصم والتمييز لا يزالان يشكلان أهم العوائق أمام البرمجة الفعلية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك عدم كفاية اللجوء إلى خدمات من قبيل المشورة والاختبار الطوعيين والوقاية من انتقال المرض من الأم إلى الطفل. كما يؤديان إما إلى فقدان العمال وظائفهم وإما إلى استبعادهم كلياً من سوق العمل. ولا تزال حماية حقوق الإنسان في عالم العمل ذات أهمية قصوى.

٩. وأضافت أن مشروع الصك يتماشى مع المجالات العشرة ذات الأولوية في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وشددت على الإمكانية الفريدة التي يتمتع بها الشركاء الاجتماعيون في توفير الوقاية الفعلية لشرائح كبيرة من السكان. وقالت إنه أيضاً صك لحقوق الإنسان ينطوي على إمكانية حماية الحق في التعليم والمعلومات والسرية والمساواة في فرص الحصول على الحماية الاجتماعية والأمن الوظيفي.

١٠. وذكرت أن هناك أربعة تحديات لا بد من التصدي لها بصورة خاصة في المناقشة الثانية. أولاً، وبالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ومنظمة الصحة العالمية، وضع المكتب تعريفاً لتعبير فيروس نقص المناعة البشرية ولتعبير الإيدز على نحو مختصر ولكن يتسم بأنه صحيح من الناحية الطبية ولن يحتاج إلى تعديل على نحو منتظم. ثانياً، سعى المكتب إلى أن يجد صيغة تتجلى فيها اللغة التي اعتمدت السنة الماضية ووضعت بين قوسين معقوفين بشأن الكشف الإلزامي عن الوضع من ناحية فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بالنسبة لبعض المهن، ولكن على ضوء معايير حقوق الإنسان الدولية والتزاماته كشريك في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، تعذر عليه أن يقوم بذلك؛ وعليه أحيلت القضية مجدداً إلى اللجنة. ثالثاً، اقترح المكتب إلغاء الإشارة إلى اتفاقية إنهاء الاستخدام، ١٩٨٢(رقم ١٥٨) لأن قرار مجلس الإدارة بشأن وضع الصك المذكور لا يزال عالقاً (انظر الفقرة ٣٠٦ أدناه). وينبغي للجنة أن تجد صيغة بديلة لضمان عدم التمييز في سياق إنهاء الاستخدام. وأخيراً، اكتفت التوصية المقترحة بالإشارة إلى المتابعة والاستعراض على المستوى الوطني ولم تتضمن أحكاماً بشأن المتابعة على المستوى الدولي.

المناقشة العامة

١١. ذكر نائب الرئيس من أصحاب العمل أن التوصية المقترحة ستوفر أساساً جيداً للمناقشة ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وقال إن مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن *فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل* (مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية) هي وثيقة حاسمة كان وضعها وليد توافق قوي في الآراء بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال. وينبغي ألا تستخدم التوصية الجديدة لغة تقييدية لأن من شأن هذا الأمر أن يجعلها صعبة التكيف مع الظروف المتنوعة والمتغيرة. ومن المهم إدراج لغة من قبيل "حيثما أمكن ذلك عملياً" و"حيثما أمكن" لضمان أن يظل الصك ملائماً للبلدان ذات الأوضاع المختلفة.

١٢. وأضاف أن التوصية ليست سوى جزء من الاستجابة ولن تحل محل خدمات الرعاية الصحية ولكنها تكملها. ومن المهم إيجاد توازن بين ما يمكن تحقيقه في مكان العمل، من قبيل التثقيف الوقائي، ونشاط الحكومات وخدمات الرعاية الصحية. ولا يمكن استدامة المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر إذا أخذت على عاتقها عبئاً مالياً مغالى فيه في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

١٣. وقال إن من الضروري إيجاد توازن بين منح وضع خاص بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والتصدي للقضية بأساليب مماثلة لمواجهة الأمراض المميتة والأمراض المزمنة الأخرى بغية تجنب المزيد من الوصم المتصل بهذا المرض. وتحظر مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية حظراً واضحاً الاختبار الإلزامي

لأغراض الاستخدام، ولكن هناك حاجة بينة إلى تشجيع المشورة والاختبار الطوعيين في مكان العمل، ولا سيما في قطاع الرعاية الصحية. وسيتعين على اللجنة أن تراعي المبادئ التوجيهية الدولية بشأن أوجه الوقاية العالمية من قبيل المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية بشأن قطاع الرعاية الصحية. ولا يزال هناك تحديات هامة تتعلق بالاختبار الإلزامي مثلاً فيما يخص العمال المهاجرين، ولكن الموقف العام لأصحاب العمل هو أن أهم معيار هو لياقة العمال وقدرتهم على أداء المهام الموكولة إليهم.

١٤. وأشار نائب الرئيس من العمال إلى أنه نتيجة الحوار المجدي الذي جرى في المناقشة الأولى، تكوّن لدى أعضاء اللجنة فهم أفضل للقضايا ولبعضهم البعض وبات لديهم إحساس أكبر بملكية مشروع الصك. وقال إنه في الوقت ذاته لا تزال الجائحة تتزايد مع تسجيل ٢,٧ مليون إصابة جديدة ومليوني حالة وفاة في عام ٢٠٠٨ وحده، ومع استئثار أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٧٠ في المائة من هذه الوفيات. وقال إن من المطلوب عمليات تدخل استثنائية، إذ أن فيروس نقص المناعة البشرية لا يميز بين الضحايا ويمس العرق البشري بأكمله. ويحق لأي عامل يحمل فيروس نقص المناعة البشرية أن يعمل ما دام يتمتع باللياقة الطبية لذلك.

١٥. وقد قبلت مجموعة العمال على مضض نقل تأييدها لاتفاقية إلى تأييد توصية مستقلة ولكنها أعربت عن رغبتها، كما أشارت إلى ذلك في عام ٢٠٠٩، في وضع وثيقة أقوى من مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية وآلية إبلاغ ومتابعة أكثر انتظاماً. وقال إن العمال ينوون تقديم قرار في هذا الصدد إلى المؤتمر. وأوضح أن التنازلات التي تقدمت بها مجموعة العمال كان يقصد بها أن تشجع صكاً من شأنه أن يرشد الدول الأعضاء في صياغة القوانين والسياسات الوطنية. ويتجلى الالتزام الوطني في مخصصات الميزانية لقطاع الصحة العامة في حين يتجلى الالتزام على المستوى الدولي في دعم مستدام من الموارد حتى في حالات بروز أزمات أخرى. ودعا مجموعة الثمانية وغيرها من المجموعات للوفاء بالتزاماتها بتوفير سبل الوصول أمام الجميع وبتحقيق الهدف الإنمائي للألفية رقم ٦.

١٦. وينبغي للصك المعتمد أن يكون صكاً يشمل جميع المواطنين ويحترم الخصوصية والسرية دون استثناء ويشجع الاختبار الطوعي ويدعم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ويحمي جميع المجموعات المستضعفة وينطوي على دعائم العمل اللائق ويركز تركيزاً خاصاً على الحوار الاجتماعي. وقال إن أثر الفقر على الوباء هو من مواطن القلق. واقترح نائب الرئيس من العمال أن تستعرض السياسات الوطنية المداخيل المتاحة والأمن الغذائي وأن تكون التغذية عنصراً هاماً من عناصر العلاج.

١٧. وأعربت العضو الحكومي لإسبانيا، متحدثة بالنيابة عن الأعضاء الحكوميين في اللجنة، من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[١] فضلاً عن ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة وتركيا، عن تأييد إيجابي عموماً لمشروع الصك وللحوار والتعاون في اللجنة. وقالت إن النطاق العالمي للجائحة والتنمية الاقتصادية في العالم وفي أوروبا، يستدعيان إجراءات منسقة على كافة المستويات بما في ذلك في عالم العمل. ويقتضي نطاق التغطية المنصوص عليه في المشروع اتخاذ إجراءات مشتركة ومنسقة فيما بين الهياكل ذات الصلة. وهناك قبول في ما بين بلدان الاتحاد الأوروبي بالمبادئ العامة الواردة في المشروع. وأضافت أن مكان العمل يضطلع بدور هام في توفير المعلومات والتدريب فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية. وتتسم الوقاية والعلاج والرعاية وخدمات الدعم جميعها بالأهمية ذاتها. وينبغي إيلاء الاهتمام إلى الحقوق الجنسية والإنجابية وإلى البعد المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وللإدارة دور تقوم به في مجال وضع السياسات والممارسات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين. وقالت إن اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) توفر إطاراً إيجابياً لاتخاذ الإجراءات. وينبغي أن ينصب التركيز على التعاون الدولي في مجال التصدي للتحديات في عالم العمل.

١٨. وذكر العضو الحكومي لفرنسا، متحدثاً بالنيابة عن الأعضاء الحكوميين في البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي[٢]، أن العمل المنجز خلال المناقشة الأولى السنة الماضية وفر أساساً متيناً للمناقشة الثانية وأن

[١] النمسا، بلجيكا، قبرص، (من ٣ حزيران/ يونيه)، الجمهورية التشيكية (من ٣ حزيران/ يونيه)، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان (من ٣ حزيران/ يونيه)، هنغاريا، أيرلندا (من ٤ حزيران/ يونيه)، إيطاليا (من ٣ حزيران/ يونيه)، لكسمبرغ (من ٣ حزيران/ يونيه)، هولندا، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة.

[٢] استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، قبرص (من ٣ حزيران/ يونيه)، الجمهورية التشيكية (من ٣ حزيران/ يونيه)، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، (من ٣ حزيران/ يونيه)، هنغاريا، أيرلندا، (من ٤ حزيران/ يونيه)، إيطاليا (من ٣ حزيران/ يونيه)، اليابان، جمهورية كوريا (من ٧ حزيران/ يونيه)، لكسمبرغ (من ٣ حزيران/ يونيه)، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

من الضروري عدم إعادة فتح المناقشات حول قضايا تم التوصل بصددها إلى توافق في الآراء في السنة الماضية، وذلك بغية منح اللجنة الوقت الكافي للتركيز على تنقيح النص وضمان أن تكون المبادئ الواردة في التوصية واضحة ومفهومة جيداً وواسعة التطبيق. وأعرب الأعضاء الحكوميون في مجموعة البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي في اللجنة بدورهم عن التزامهم بوثيقة نهائية تدعم التزاماً قوياً وجماعياً بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

١٩. وأعربت العضو الحكومي من النرويج عن التزام حكومتها بمعالجة موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وسلمت بأن الوصم والتمييز وانعدام المساواة بين الجنسين هي من أهم الدوافع المؤدية إلى الوباء. ورحبت بالتركيز الخاص الوارد في الصك على النساء وركزت على إسهام مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية والشركاء الاجتماعيين في البرامج بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والفرص التي يقدمها الصك الجديد لتقوية الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي. وقالت إن نطاق مشروع الصك واسع ويشمل جوانب أخرى من السياسة الصحية تعتبرها حكومتها من حيث المبدأ خارجة عن ولاية منظمة العمل الدولية. ورغم ذلك، اعتبرت أن التنسيق والتعاون بين سياسات الرعاية الصحية وسياسات مكان العمل مهمة للغاية. وقالت إن استراتيجية فيروس نقص المناعة البشرية الوطنية في بلدها (٢٠٠٩-٢٠١٤) تتصدى لعدة مجالات سياسية، منها الحياة العملية، ولذا لا تعتبر حكومة النرويج أن من الضروري وضع سياسة مستقلة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز خاصة بمكان العمل. وفي حين أن من المهم ضمان وجود إطار متين لحماية مجموعات العمال المستضعفين إزاء التمييز، فمن غير المعتاد في بلدها توفير الحماية لمجموعات محددة من العمال نظراً إلى أن حقوقهم مضمونة في تشريعات العمل الوطنية. وأضافت أن النرويج تدعم رغم ذلك صكاً يعجل في الاستجابة لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ويتصدى لمواطن انعدام الأمن المتصلة بالصحة في العمل، حتى وإن كان يتعين على النرويج أن تكيفه بحيث يتماشى مع سياقها الخاص.

٢٠. وأعرب العضو الحكومي لناميبيا عن تأييده لمشروع الصك، وقال إن الإيدز يحصد ١٥٠٠٠ نسمة سنوياً في بلده. وذكر أن حكومته قد وضعت مدونة وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والعمالة، تحمي من التمييز في الاستخدام وتتناول المرض شأنه شأن أي ظرف آخر يتهدد الحياة في مكان العمل بغية تشجيع المستخدمين المصابين على أن يظلوا منتجين ما دام ذلك ممكناً. وأضاف أن حكومة ناميبيا قد زودت جميع إدارات الصحة بعقاقير مضادة للفيروسات الرجعية، واستضافت في عام ٢٠٠٩ اجتماع فاعليات خطة رئيس الولايات المتحدة للطوارئ للإغاثة من الإيدز.

٢١. وشددت العضو الحكومي من كندا على أهمية مشروع التوصية من أجل تحقيق الهدف الإنمائي للألفية رقم ٦. وقالت أن تفاني اللجنة في عملها السنة الماضية قد أثمر نصاً لم يقتض تغيرات جوهرية باستثناء تقوية النص في بعض المجالات. وشددت على ضرورة أن تنص التوصية على تواصل سبل الحصول على الرعاية والعلاج والدعم، التي يحتاجها الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية بين فترات الاستخدام وفترات البطالة، وذلك بسبب الطبيعة المتقطعة للمرض.

٢٢. وأعربت العضو الحكومي من جمهورية تنزانيا المتحدة عن تقديرها للمكتب لإعداده مشروع توصية مفيداً ولمراعاته الإسهامات الواردة من الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية. وأعطت تفاصيل عن الجهود التي تبذلها حكومتها للاستجابة لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ومنها ما يلي: ترجمة مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية إلى اللغة السواحيلية؛ تعميم قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على هيئات تفتيش العمل؛ وضع استراتيجية وطنية ثانية متعددة القطاعات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والخطة الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لزانزيبار وإنشاء وحدة زانزيبار لمكافحة الإيدز وإنشاء لجنة زانزيبار المعنية بالإيدز ولجنة تنزانيا الوطنية من أجل الإيدز. وأشارت أيضاً إلى تركيز جمهورية تنزانيا المتحدة على الوقاية (بما في ذلك للنساء والشباب والمجموعات المستضعفة والعمال).

٢٣. وذكرت العضو الحكومي من جمهورية فنزويلا البوليفارية، متحدثة بالنيابة عن الأعضاء الحكوميين في اللجنة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي[٣]، الأهمية التي تعلقها المجموعة على موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل. كما ذكرت أن عدداً من بلدان المجموعة المذكورة طلبت في عام ٢٠٠٧ إدراج الموضوع في جدول أعمال المؤتمر في عام ٢٠٠٩. وقالت إن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

[٣] الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية (من ٣ حزيران/ يونيه)، السلفادور (من ٣ حزيران/ يونيه)، هندوراس، جامايكا (من ٥ حزيران/ يونيه)، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي (من ٥ حزيران/ يونيه)، سورينام، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

تعتقد أن التوصية ستكون مفيدة في توجيه وتقوية وتحسين السياسات والممارسات، وإن كانت غير ملزمة لأنها توصية مستقلة.

٢٤. وأعلن العضو الحكومي من البرازيل أن بلاده تدعم التصدي لقضية فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل. وأضاف أنه في حين لم تكن الجهود المبذولة حتى اليوم في صدد فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز كافية فقد أنقذت ملايين الأرواح، وأن الوصم ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية كان ليكون أسوأ لولا هذه الجهود. ورحب بإشارة ممثلة الأمين العام إلى التشريعات المعتمدة أخيراً في البرازيل والتي تحظر الاختبار الإلزامي لفيروس نقص المناعة البشرية، وذكر أن هذه التشريعات قد استرشدت بالمناقشة الجارية. وأعرب عن قلقه بشأن العلاقة بين انعدام المساواة الاجتماعية والفقر وجائحة الإيدز وشدد على ضرورة تقوية آليات التعاون الدولي.

٢٥. ورحب العضو الحكومي من الهند بمشروع التوصية المقترحة. وأوضح الآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية في البلدان عالية الانتشار، بما في ذلك انخفاض الإنتاجية وتزايد تكاليف اليد العاملة. وأضاف أن خسارة الوظائف وسبل المعيشة هي نتيجة مباشرة للوصم والتمييز وأن النساء والعمال في الاقتصاد غير المنظم معرضون للاستضعاف بصورة خاصة. وذكر أن الهند قد صدقت على الاتفاقية رقم ١١١ وأن وزارة العمل والعمالة وضعت خطة وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل، استهلت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩. وشملت الاستراتيجيات الرئيسية لتنفيذ السياسة الوطنية التعليم والتدريب ودراسات الاستضعاف وتقييم المخاطر وتوسيع شبكة الضمان الاجتماعي. وقال إن لجنة توجيهية رفيعة المستوى على النطاق الوطني قد ضمنت التنفيذ الفعال للسياسة الوطنية. وهناك ما يقدر بزهاء ٢,٢٧ مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في الهند والفيروس آخذ في الانتشار من المجموعات عالية التعرض إلى السكان عموماً. ومن باب الاستجابة لذلك، تمثل هدف المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في وضع حد للوباء وعكس اتجاهه من خلال تقديم معلومات كاملة ومتسقة وضمان سبل حصول الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على خدمات صحية جيدة. وذكر أن الحكومة حققت إنجازات في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، بما في ذلك تدريب العمال ونشر المعلومات في أواسط الطلاب في معاهد التدريب الصناعية. وأضاف أن المستشفيات تسعى إلى توعية العمال في الاقتصادين المنظم وغير المنظم على حد سواء. وقد ترأست الوزارة أيضاً "مشروع منظمة العمل الدولية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عالم العمل - استجابة ثلاثية"، وهو برنامج شمل المنشآت ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت النقابات المركزية ومنظمات أصحاب العمل بيانات عن التزامها إزاء قضية فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ونفذت أنشطة في الميدان. وأيد اعتماد توصية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل.

٢٦. وذكرت العضو الحكومي من الكويت أن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في بلدها يتمتعون بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها سائر السكان. وإذا كان الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية غير قادرين على العمل فإن الحكومة تقدم لهم الدعم. وقالت إن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بطيء في الكويت؛ وغم ذلك فإن القانون رقم ٦٢ لعام ١٩٩٢ بشأن الوقاية من الإيدز يحمي حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ويكافح الوصم والتمييز فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وذكرت أن الحكومة قد أنشأت عدة هيئات وطنية لمعالجة القضايا المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وضمان التثقيف والتوعية المناسبين. وذكرت أن صكوكاً وطنية سارية وأن العلاج المجاني من فيروس نقص المناعة البشرية متاح للجميع. فالرجال والنساء يعاملون على قدم المساواة عندما يتعلق الأمر بالعلاج والتثقيف. وذكرت أن الحكومة تعمل مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات التعليمية لاستثارة الوعي فيما بين الجمهور عموماً. وذكرت أن الكويت قدمت تقريرها إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، في إطار إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، الصادر في الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي تعمل مع اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية في شتى البرامج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية. وذكرت أن المشورة والاختبار الطوعيين متاحان وقالت إنه رغم عدم وجود مراكز لهذا الأمر بعد فإن هناك خطة لإنشائها في المستقبل القريب.

٢٧. وقال العضو الحكومي من تشاد إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل أمر هام وقد نوقش في مشاورات ثلاثية في وزارة العمل التي نفذت مختلف الأنشطة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز مع رابطات تعنى بقضية فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وقد جرى تنظيم حلقة عمل للمديرين والمسؤولين من القطاع العام والمنشآت الخاصة وأجريت دراسة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في ثلاث مناطق من بلده، هي: موندو ونجامينا وبول.

وفي ما يتعلق بالرعاية قال إن حكومة تشاد وفرت علاجاً مجانياً مضاداً للفيروسات الرجعية للأشخاص المصابين بالإيدز، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي مد نطاق قضية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل لتشمل الاقتصاد غير المنظم.

٢٨. وقال العضو الحكومي من الولايات المتحدة إن السياسة والإستراتيجية الوطنيتين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تخضعان لإعادة بحث، وقد رفعت القيود المفروضة على السفر بالاستناد إلى الوضع المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. ووضعت الإستراتيجية الجديدة عبر اجتماعات مع المجتمع المحلي ومنتديات على الإنترنت، أعرب فيها الناس من جميع أنحاء البلد عن آرائهم. وتناولت أهم النقاط المثارة في الاجتماعات المسائل التالية: ضرورة أن تعود التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز إلى الواجهة في أفكار الناس؛ ضرورة تحسين الوقاية والتثقيف في مجال فيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما بالنسبة للمجموعات شديدة التعرض؛ ضرورة القضاء على الوصم والتمييز؛ ضرورة تحسين تنسيق أنشطة الوقاية والعلاج في ما يخص فيروس نقص المناعة البشرية. وقد استهلت حملة خاصة سميت "إجراءات لمكافحة الإيدز" تستهدف الأفراد والمجتمعات المحلية والشعوب. وقال إن الحملة تحث الأفراد على التصرف بمسؤولية وعلى التماس الرعاية الطبية حيثما يكون ذلك ضرورياً وعلى حماية أنفسهم وحماية الآخرين من فيروس نقص المناعة البشرية. كما أنها تشجع المجتمعات المحلية على أن تعبئ جهودها بغية التغلب على التحديات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية ومكافحة الجهل والرضى عن النفس وزيادة الوعي بخطورة الوباء وضمان أن تكون خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والاختبار والرعاية الطبية والعلاج متاحة للذين هم في أمس الحاجة إليها؛ والعمل على مكافحة الوصم والتمييز وزيادة الدعم للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وحث الشعوب على أن تقر باستمرار الوباء وأن تنفذ أكثر البرامج فعالية وتضمن سبل الحصول على عمليات التدخل الوقائية الأكثر فعالية وأن تكثف الجهود لوقف الوباء. وقال إن الإستراتيجية والحملة تتماشيان مع التوصية المقترحة التي اعتبرها تاريخية. وأعرب عن دعم الولايات المتحدة للتوصية.

٢٩. وأعربت العضو الحكومي من استراليا عن موافقتها على البيان الذي تقدم به الأعضاء الحكوميون في اللجنة من مجموعة البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي. وقالت إنها تؤيد بشدة اعتماد توصية تتماشى مع نتائج المناقشة الأولى. وكانت المناقشة الأولى للمشروع مناقشة معمقة ولم يبق للمناقشة بالتالي سوى قلة قليلة من القضايا. فالتوصية مفصلة على نحو كافٍ لوضع إطار للإجراءات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عالم العمل. وينبغي أن ينصب التركيز في المقام الأول على ضمان أن يرسي مشروع النص إطاراً استراتيجياً نموذجياً فعالاً لترويج وتنفيذ مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل. وسيخلف المعيار الدولي تأثيراً إيجابياً على السياسة المحلية في السياقات الوطنية المتنوعة ويرفع التحديات شديدة الاختلاف التي تواجهها البلدان.

٣٠. وقالت العضو الحكومي من الجزائر أنه كان هناك توافق في الآراء في عام ٢٠٠٩ حول أهمية حشد المجتمع الدولي ومكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بغية الحد جذرياً من التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. وذكرت أن الأعضاء من الحكومات وأصحاب العمل والعمال قد وافقوا على أن من الحاسم اعتماد توصية حتى وإن لم تكن ملزمة. وتتعاون الجزائر تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بشأن تدابير ترمي إلى احتواء الوباء رغم انخفاض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (٠,١ في المائة). وضافرت الحكومة جهودها مع الرابطات وركزت أنشطتها على منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل وزادت التوعية بين الشباب في المدارس والجامعات، ووضعت كذلك آليات وطنية متعددة القطاعات. وهناك مراكز للاختبار مجانية وتحافظ على السرية. وأنشئت وكالة وطنية لمعالجة سلامة الدم والرصد الإلزامي للتبرع بالدم. وقالت إن العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية والعلاج مجانية لجميع الذين يحتاجون إليها، وقد أنشئت لهذا الغرض ثمانية مراكز مرجعية عاملة تقدم الرعاية للأشخاص الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية والأشخاص المصابين بالإيدز. وتقوم الإستراتيجية الوطنية على أربع دعائم رئيسية، هي: الوقاية بين المجموعات شديدة التعرض ورعاية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وتعبئة المجتمع المحلي وزيادة البيانات الوبائية.

٣١. وأشار العضو الحكومي من جمهورية إيران الإسلامية إلى أن من المهم التحلي بإرادة وضع حد لانتشار الجائحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمد بلده برنامجاً وطنياً يتماشى مع بروتوكولات منظمة الصحة العالمية ومدونة ممارسات منظمة العمل الدولية. وفي إطار هذا البرنامج، يجري على نحو منتظم نشر موظفين طبيين مدربين تدريباً عالياً في القرى النائية للقيام بالمشورة والاختبار الطوعيين بغية ضمان أن يتلقى الأشخاص الحاملون لفيروس نقص المناعة البشرية العلاج في المراكز الواقعة بصورة رئيسية في كبرى المدن. وأضاف أن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يتمتعون بفرص الحصول مجاناً على الرعاية الصحية

والعلاج والتأمين الصحي والأدوية. وقد وسع نطاق البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية لتشمل المجموعات المستضعفة على وجه الاحتمال، بما في ذلك معاهد التدريس العليا والسجون والمختبرات. وذكر أن فيروس نقص المناعة البشرية ليس مشكلة رئيسية في بلده، وذلك يعزى إلى التقيد الصارم بالقيم الأخلاقية والأسرية المُتجذرة عميقاً في تعاليم الإسلام. وختم قائلاً إنه ينبغي للصكوك الدولية المجدية، بما فيها التوصية المقترحة، أن تولي المزيد من الاهتمام إلى هذا العامل.

٣٢. ورأت العضو الحكومي من الصين أن مشروع الوثيقة أساس سليم لمناقشات اللجنة. وأيدت وضع توصية لكنها أشارت إلى أنه ينبغي إيلاء الاعتبار إلى مختلف الظروف الوطنية وإلى القدرة - ولا سيما قدرة البلدان النامية - على تنفيذ أحكامها. واقترحت أن تقوم منظمة العمل الدولية بدور استباقي بقدر أكبر.

٣٣. وأشار العضو الحكومي من تركيا إلى أن انتشار الوباء منخفض في بلده إذ يبلغ ٣٦٧١ حالة محددة وحوالي ٣٠٠ حالة جديدة سنوياً. وقال إن حكومته ملتزمة بتقوية جهودها لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية، وقد أنشئ نظام مُرمّز منذ عام ١٩٩٤ للمحافظة على سرية هوية المرضى في نظام الإبلاغ عن فيروس نقص المناعة البشرية؛ وقال إن وزارة الصحة تقدم خدمات وقائية وعلاجية وإن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يتمتعون بالمساواة في الحقوق بموجب النظام القانوني. وذكر أن اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز والعاملة منذ عام ١٩٩٦ متعددة القطاعات في تشكيلتها. وترصد لجنة تقنية تابعة للجنة المعنية بالإيدز تنفيذ البرنامج الوطني بإرشاد من وزارة الصحة. وهناك آلية أخرى متعددة القطاعات وهي آلية التنسيق القطرية التي أنشئت في عام ٢٠٠٣ برعاية اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز للإشراف على تنفيذ برنامج الوقاية والدعم المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في تركيا، الممول من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ويستهدف البرنامج السكان بصورة عامة والسكان المستضعفين بصورة خاصة. بالإضافة إلى ذلك، أنشئ ١٤ مركزاً للمشورة والاختبار الطوعيين وجرى تدريب رجال الشرطة لدعم أنشطة التوعية؛ وجرى كذلك تدريب عمال التوعية من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات العامة لتحسين عملهم مع المجموعات المستضعفة. وقال إن مشروعاً لتقوية الإشراف على حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسياً قد نفذ في خمس مدن بتمويل من المفوضية الأوروبية. وذكر أن تركيا تؤيد اعتماد توصية.

٣٤. وقال العضو الحكومي من الأرجنتين إن بلده ينضم إلى الأعضاء الحكوميين في اللجنة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، في الإقرار بأعمال اللجنة خلال المناقشة الأولى وبالحصيلة الواردة في مشروع التوصية. وقال إن هذه اللحظة تاريخية بالنسبة إلى اللجنة وأعرب عن ثقته من أن التوصية ستكون مفيدة للغاية في تحسين الاستجابة في مواجهة الجائحة.

٣٥. وقالت العضو الحكومي من جمهورية فنزويلا البوليفارية إن قضية فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد جعلت ظروف العمال شائكة بقدر أكبر وإن حكومتها ملتزمة بتحسين رفاهة ونوعية حياة العمال في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ولهذا السبب ضمنت الحكومة عبر وزارة الصحة فرص وصول الجميع إلى العلاج المجاني المضاد للفيروسات الرجعية بالنسبة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ومنهم الأشخاص المصابون بالأخماج الناهزة والأشخاص الذين يتطلبون دعماً غذائياً. ولدى جميع الولايات البالغة ٢٤ ولاية في جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤسسات تضم أطباء يتمتعون بالخبرة في الأمراض المعدية والاختبارات المناعية. وبالتعاون مع البرنامج الوطني المعني بالإيدز والأمراض المنقولة جنسياً، أنشأت مختبرات متخصصة جديدة. ولدى القوات المسلحة في جمهورية فنزويلا البوليفارية أيضاً برامجها الخاصة بها للعلاج والتشخيص، وهناك تعليم إلزامي للطلاب وللمجندين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ينصب التركيز فيه على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وأضاف أن برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل، التي أنشأتها وزارة العمل والصحة، تشمل أيضاً التهاب الكبد باء وجيم وسلوك العمال الصحيين إزاء التعرض للسوائل العضوية. وذكر أن هناك ما مجموعه ١٨٧ مفتش عمل و٢٢٣ مشرفاً صحياً ومشرفاً على السلامة و٩٠ اختصاصياً في الصحة المهنية، وقد جرى تدريبهم لدعم التقيد بمعايير السلامة. كما جرى تدريب ما مجموعه ١٢٠٦١٠ مندوبين في مجال الوقاية. وختم قائلاً إن مكافحة التمييز في جمهورية فنزويلا البوليفارية مترسخة في دستورها وإن العمال يتمتعون بسبل الوصول إلى رقم مجاني يمكنهم استخدامهم للإبلاغ عن أي قضايا متصلة بالتمييز بهدف متابعتها.

٣٦. وذكرت العضو الحكومي من الجمهورية الدومينيكية أن مكان العمل دعامة أساسية في الاستجابة لقضية فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في بلدها. وقد أجرت وزارة العمل والمجلس الرئاسي المعني بالإيدز والشركاء الاجتماعيون استعراضاً للأحكام القانونية الواردة في النص المقترح. ويتجلى في النص جودة العمل رفيع المستوى الذي أجري خلال المناقشة الأولى السنة الماضية. وقالت إن الهدف الرئيسي هو زيادة الوعي والقضاء على التمييز وحماية حقوق العمال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وشددت على

الحاجة إلى أن يتمشى تنفيذ التوصية مع أغراض الهدف الإنمائي للألفية رقم ٦. وفي الختام ذكرت أن مشروع قانون بشأن فيروس نقص المناعة البشرية بالنسبة للجمهورية الدومينيكية يجري مناقشته في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. ومن شأن مشروع القانون أن يعزز قضايا فيروس نقص المناعة البشرية والقضايا المرتبطة بالإيدز في العمل، المنصوص عليها في القانون المعني بالإيدز رقم ٥٥-٩٣، ومن شأن هذا القانون ما أن يصدر رسمياً أن يلغي التشريع الوطني الذي ينظم هذا الموضوع. وحثت اللجنة على أن تعتمد النص وأن تكفل أنه يتضمن جميع أوجه التقدم الطبي والجوانب المرتبطة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنوع.

٣٧. وأعرب العضو الحكومي من أوغندا، متحدثاً بالنيابة عن الأعضاء الحكوميين في اللجنة من المجموعة الأفريقية[٤]، عن تقديره للطبيعة الشاملة التي ترتديها التوصية المقترحة. وقال إن أفريقيا هي الأكثر تأثراً بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من أي إقليم آخر: وفيها ما يقدر بزهاء ٢٤ مليون شخص مصابين حالياً بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في أفريقيا، ثلثاهم يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء. وقال إنه في عام ٢٠٠٨ قضى ١,٤ مليون شخص نحبهم من جراء أمراض مرتبطة بالإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء و١,٩ مليون باتوا مصابين بالفيروس. وأضاف أن ما يزيد على ١٤ مليون طفل قد فقدوا أحد والديهم أو الاثنين معاً منذ بدء انتشار وباء الإيدز. وأضاف أن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز يتسبب بمعاناة بشرية هائلة وأنه يفضي إلى أمراض ووفيات تصيب مكان العمل وتبطئ النشاط الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وذكر أنه يتعين على الحكومات وأصحاب العمل والعمال على حد سواء المشاركة جميعاً في السعي إلى إيجاد حلولٍ للمشاكل المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وذكر أن حكومة أوغندا قادت مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز منذ أوائل التسعينات، مبينة أن الالتزام السياسي والتعليم العام يمكن أن يكونا أداتين فعالتين للتعامل مع الفيروس. وشهدت أوغندا نتيجة للجهود التي بذلتها اتجاهاً انخفاضياً في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية على المستوى الوطني من ١٨ في المائة في أوائل التسعينات إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٠. وقال إن وفده يشجع جميع البلدان الأخرى على أن تضع الالتزام السياسي في مقدمة جهودها الرامية لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وذكر أن المجموعة الأفريقية لا تزال قلقة من أن بعض المبادئ المقترحة في المشروع لم تلق الاعتراف بها على الصعيد العالمي، ولا سيما تلك المتعلقة بالاختبار الإلزامي للعمال المهاجرين في بعض البلدان. وغالباً ما يتعرض الأوغنديون الساعون إلى العمل خارج البلد إلى مثل هذا الاختبار الإلزامي، وهو أمر يقلق حكومته بصورة خاصة.

٣٨. وأشارت العضو الحكومي من غانا إلى أن التوصية ينبغي أن تتصدى للحاجة إلى إدماج سائر الأمراض المعدية والمزمنة، ولا سيما السل، في برامج فيروس نقص المناعة البشرية الخاصة بمكان العمل. ولا بد من تعزيز الوقاية ويجب توفير فرص الوصول المباشرة إلى خدمات العلاج والمشورة والاختبار الطوعيين. وينبغي للتوصية أن توضح أيضاً قضية الكشف الإلزامي.

٣٩. وأعربت السيدة يان بيغل، المديرة التنفيذية المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، عن تقديرها للإسهام الفريد الذي قدمته منظمة العمل الدولة في مجال الاستجابة العالمية للإيدز، والذي تضمن حماية حقوق العمال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وتوفير الوقاية عن طريق برامج مكان العمل وضمان اللجوء إلى خدمات الاختبار الطوعي لفيروس نقص المناعة البشرية والعلاج منه. ورغم النجاحات التي تحققت في تخفيض عدد الإصابات الجديدة على الصعيد العالمي بحوالي ١٧ في المائة منذ عام ٢٠٠١ وتوفير العلاج إلى ٤ ملايين شخص بحلول عام ٢٠٠٩، لا يزال عدد الإصابات الجديدة يتنامى. ولم تصل خدمات الوقاية إلا إلى شريحة من الذين يحتاجون إليها، وقد كان هناك في المتوسط ٧٤٠٠ إصابة جديدة يومياً خلال السنة الماضية.

٤٠. وأضافت أن التوصية ستكون أول صك عالمي لحقوق الإنسان يركز على فيروس نقص المناعة البشرية في عالم العمل وقد تضمن المشروع نقاطاً استراتيجية عديدة منها: إجراءات مستهدفة للمجموعات المستضعفة والإدماج في البرامج القطرية للعمل اللائق وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضمان تمثيل استجابات عالم العمل ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية. والتوصية تتمشى أيضاً مع عدة مجالات من المجالات العشرة ذات الأولوية في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ألا وهي: تعزيز الوقاية والحد من الوصم والتمييز وإدماج السل في البرامج الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وإزالة القوانين العقابية وزيادة فرص الحصول على العلاج.

[٤] بوتسوانا، كوت ديفوار (من ٥ حزيران/ يونيه)، غانا (من ٣ حزيران/ يونيه)، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، جنوب أفريقيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا، زمبابوي.

٤١. وقالت السيدة ماريا نيرا، مديرة إدارة الصحة العامة والبيئة في منظمة الصحة العالمية، إن الالتزام طويل الأمد الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية إزاء توفير الوقاية والرعاية من خلال الشراكات في عالم العمل أمر يستحق كل التقدير. وقالت إن الأزمة الاقتصادية أنشأت تحدياً يتمثل في تقديم العلاج في الوقت الذي كانت منظمة الصحة العالمية تدعو فيه إلى بدء العلاج من الفيروس في وقت مبكر بالنسبة للمصابين به. ولا تزال الوقاية تحدياً أساسياً ولا بد من وضع أدوات وقائية جديدة للحد من الانتقال الجنسي وللقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. وتوخياً لتقوية الاستجابات في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية، ينبغي للتوصية أن تعزز تنفيذ المبادئ العشرة الواردة في مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية. ومن شأن تنفيذ المعيار أن يحمي حقوق الإنسان ويدعم تعزيز الوقاية ويحد من الوصم والتمييز ويحمي الوظائف. ومن المستحسن إلى أقصى حد الإقرار باحتمال تعرض عمال الرعاية الصحية لفيروس نقص المناعة البشرية والسل والحاجة إلى ضمان السلامة والصحة المهنيتين في عملهم.

٤٢. وأعرب العضو الحكومي من نيجيريا عن كامل تأييده للتوصية لأن من شأنها أن تساهم إسهاماً كبيراً في وقاية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وحماية حقوقهم في العمل وفرص حصولهم على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية. ومن المثمن إدراج طالبي الوظائف والتشديد على المجموعات المعرضة للخطر. وينبغي للتوصية مع ذلك أن تقر بالصلة القائمة بين الاستضعاف إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والفقر.

٤٣. وشدد العضو الحكومي من موزامبيق، متحدثاً بالنيابة عن الأعضاء الحكوميين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على كامل الدعم لموقف المجموعة الأفريقية بشأن مشروع التوصية. وقد اتخذت الجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا عدداً من المبادرات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، وأعلن أعضاء المجموعة في عام ٢٠٠٣ عن التزامهم من خلال إعلان ماسيرو للاستجابة في مواجهة وباء الإيدز عن طريق استخدام نهج متعدد القطاعات. ومنذ ذلك الحين وضعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي سياسات وخطط تنفيذ في مكان العمل خاصة بكل قطاع فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وقد أدرج موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في المشروع الإقليمي لسياسة السلامة والصحة والبيئة. ووضع أيضاً إطار إقليمي للرصد والتقييم.

٤٤. وشدد العضو الحكومي من لبنان على أهمية التوصية المقترحة في الحد من التمييز، مشيراً إلى أن ١٠٠٠ شخص يقدر أنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية في بلده. وقال إن اختبار فيروس نقص المناعة البشرية مهم بالنسبة لوزارة العمل لأن العديد من العمال الأجانب في لبنان هم من العمال المنزليين ويمكن أن ينقلوا على وجه الاحتمال الفيروس إلى داخل الأسر التي يعملون فيها. وينبغي تقوية الوقاية عن طريق زيادة المداخيل والحد من الفقر وخلق الوظائف.

٤٥. وقال العضو الحكومي من العراق إن التوصية ستكون بمثابة أداة مفيدة وإنه بالرغم من انخفاض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العراق، فقد اتخذت الحكومة - مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية - خطوات لمنع حدوث إصابات جديدة. وشملت أهداف البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في العراق الوقاية والدعم الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء بالنسبة للمصابين بالفيروس.

٤٦. ووصف العضو الحكومي من الفلبين التوصية على أنها وثيقة هامة وتاريخية. وقال إن الفلبين شهدت زيادة كبيرة في عدد حالات فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عام ٢٠٠٩، ولا سيما بين المهنيين الشباب في المناطق الحضرية. وأضاف أن عدداً من الصكوك قد وضع في بلده بما يتماشى مع التوصية، بما في ذلك قانون عام ١٩٩٨ للوقاية من الإيدز ومكافحته (القانون الجمهوري رقم ٨٥٠٩) وتنفيذ مبادئ توجيهية اعتمدت في عملية ثلاثية. وقد أصدرت لجنة الخدمة المدنية في الفلبين وثيقة إرشادية بشأن تنفيذ سياسات وبرامج فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في القطاع العام. كما وضعت برامج للوقاية للعمال المهاجرين أثناء التدريب قبل مغادرة البلد. وينبغي للتوصية أن تبرز دور العمال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في برامج الوقاية والرعاية.

٤٧. وأشار العضو الحكومي من كوت ديفوار إلى أن بلده قد خفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية من ١٤ في المائة في أواسط الثمانينات إلى ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥، ولكن بالرغم من هذا النجاح لا بد من زيادة دور عالم العمل في الاستجابة الوطنية في مواجهة الإيدز. وقال إن من شأن التوصية المقترحة أن تساعد هذا المسعى.

٤٨. وأعرب العضو الحكومي من اليابان عن تأييده لبيان البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي وشدد على دعم هذا المشروع. وقال إن من المهم البدء بالنظر في طريقة تنفيذ التوصية. وقد اتخذت اليابان خطوات لتنفيذ

مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية وحظر الاختبار الإلزامي لفيروس نقص المناعة البشرية لأغراض الاستخدام واحترام سرية المعلومات الطبية ومنع التمييز في الاستخدام. وجرى كذلك تدريب مفتشي العمل لاعتماد هذه المبادئ التوجيهية وتنفيذها.

٤٩. وأعرب العضو الحكومي من زامبيا عن موافقته على البيان الصادر عن أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقال إنه يدعم التوصية لأن من شأنها أن تساعد على تحقيق هدف البرنامج الوطني المتعلق بالإيدز في زامبيا والمتمثل في معدل للإصابات يبلغ الصفر بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٠. وأيد العضو الحكومي من فرنسا تعليقات مجموعة البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي والأعضاء الحكوميين في اللجنة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأعرب عن تأييده الأكيد للتوصية. وقال إن فرنسا تضطلع بدور رئيسي في الاستجابة العالمية في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وقد وضعت أول مدونة ممارسات لديها لحماية العمال في عالم العمل منذ ٢٣ سنة خلت. وقال إنه ينبغي للجنة أن تحرص على الصرامة القانونية وأن تستخدم وقتها بفعالية وتتجنب إعادة فتح مناقشات بشأن قضايا سبق التوصل إلى توافق الآراء بصددها خلال الجولة الأولى من المناقشات.

٥١. وذكر نائب رئيس من أصحاب العمل أن مشروع التوصية أساس سليم للمضي قدماً وأن مهمة اللجنة الحالية تتمثل في تنقيحها. وقد أيد معظم العروض المقدمة أثناء النقاش فكرة اعتماد معيار دولي. كما أقرت مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية على أنها وثيقة حاسمة يجري تنفيذها على نطاق واسع وطوعي من جانب أصحاب العمل ودون أي اشتراطات أو قيود خارجية.

٥٢. وأضاف أنه يتعين على الصك الجديد أن يسمح بالابتكار وأن يكون قابلاً للتكيف مع أوضاع البلدان والاتجاهات الناشئة. ويجب إيلاء الاهتمام إلى الاقتصاد غير المنظم لأن الآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية في القطاع المذكور آخذة في التزايد، ولا سيما في أفريقيا. ويجب للجهود المبذولة ضمن الاقتصاد غير المنظم أن تتجنب وضع قيود مالية على المنشآت الصغيرة ومنشآت القطاع غير المنظم.

٥٣. واستطرد قائلاً إن التشديد على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، هو أمر يستحق الثناء. وفي حين تشير التوصية بوضوح إلى مسؤوليات المنشآت، فإن فرادى العمال مسؤولون أيضاً عن الإسهام في البرامج الفعالة في عالم العمل. كما يجب التصدي لقضية فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من خلال برامج متكاملة في مكان العمل، تشمل الأمراض المعدية الأخرى مثل السل، بغية تجنب الوصم.

٥٤. وقال نائب الرئيس من العمال إن البيانات التي أدلى بها الأعضاء الحكوميون قد أشعلت شعلة الأمل والثقة وبينت إرادة الدول الأعضاء في المشاركة بموضوعية في عمل اللجنة. وهناك اتفاق عام على أن المشروع سيكون أساساً سليماً لعمل اللجنة رغم أن بعض المجالات من قبيل الإشارة إلى فرص وصول الجميع إلى الاختبار والصلات القائمة بين فيروس نقص المناعة البشرية والفقر وغيرها من الصلات، ينبغي أن تعزز. وقال إن الحكومات التي شاركت في النقاش تمثل كل إقليم من أقاليم العالم، وأن مثال أوغندا قد بين أنه من الممكن عكس اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بفضل الإرادة السياسية وليس باللغة الطنانة. وأضاف أن الصك سيكون مستقلاً عند اعتماده ويجب أن يكون بمثابة خريطة طريق لجميع الأطراف المعنية. ويجب أن يكون مرناً بغية إرشاد سياسات وقوانين العمل وينبغي أن يخاطب جميع الأمم وأن يكون منطبقاً من خلال أي أدوات موجودة في تصرف كل دولة. وقد بين النقاش أن جميع الأطراف الموجودة في اللجنة راغبة في أن تواصل تحسين نوعية الصك بهدف تحسين حياة جميع العمال. واعتماد الصك الجديد يمثل فرصة لاتخاذ منحى تاريخي في هذا الصدد.